الفصل العاشر

علم الاجتماع السياسى*

يتضمن هذا الفصل تعريفا بموضوع علم الاجتماع السياسى ، كما يستعرض الجذور الفكرية لهذا العلم ، بالتركيز على العالمين الكبيرين كارل ماركس وماكس فيبر .

أولا : موضوع علم الاجتماع السياسى :

التعريف الموجز لعلم الاجتماع السياسى أنه دراسة الظواهر والنظم السياسية فى ضوء البناء الاجتماعى والثقافة السائدة فى المجتمع . ويرجع بعض الدارسين نشأة علم الاجتماع السياسى إلى الأزمات التى ترتبت على حركات الاصلاح الدينى وعلى الثورة الصناعية التى أدت إلى قيام المجتمع الحديث ، إذ استطاع الرأى العام أن يتعرف بعد انهيار المجتمع التقليدى وماكان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدولة والمجتمع ، وبرزت على الفور تلك المشكلة التى مؤداها : كيف يمكن للمجتمع بما ينطوى عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجماعاته المختلفة – أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة فى الوقت ذاته ؟[1] . ولقد ظهر علم الاجتماع السياسى فى اللحظة التاريخية التى أصبح من الممكن فيها أن نفرق بين ماهو « اجتماعى » وبين ماهو « سياسى » ؛ بحيث انبثق مفهوم جديد عن « المجتمع المدنى Civil Society, » فى مقابل مفهوم الدولة . ويمكن أن نعتبر عام ١٨٤٠ تاريخًا محددًا لظهور هذا العلم عندما كتب ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون ، وكتب فون شتاين Von Stein عن تاريخ الحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر . والحق أن مفهوم المجتمع كان مفهوما جديدًا ، ولكنه كان ثمرة تفكير وتأمل لفترة طويلة من الزمان ، إذ ساعدت كتابات هوبز Hobbes ، ولوك Locke ، وفيرجسون Ferguson ، وهيجل أخيرًا فى توضيحه وإضافة أبعاد جديدة له . وحينما انتصف القرن التاسع عشر أصبح المجتمع يعنى « نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة » وظهرت أفكار أخرى

---

* كتب هذا الفصل الدكتور محمد على محمد .

مثل الطبقة الاجتماعية وعلى الأخص تبلورت البرجوازية كطبقة مستقلة ، وبدأ المجتمع الرأسمالى يمارس ضرورياً من الضبط الاجتماعى نابعة ومعبرة من نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة ، بحيث حلت أساليب الضبط الجديدة محل الصور التقليدية للسلطة . وكنتيجة لذلك كله بدت الظواهر السياسية معتمدة على البناء الاجتماعى ، وأصبح المختصون فى الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ يوافقون على ضرورة تفسير الظواهر السياسية فى ضوء مركب العلاقات الاجتماعية الذى يسود فى المجتمع بأسره . بل يمكن القول إن مفاهيم معينة مثل : المجتمع المدنى ، والبناء الاجتماعى ، والنسق الاجتماعى أصبحت تمثل أدوات تصورية وفكرية يستخدمها المثقفون بصفة عامة فى جدالهم مع المتخصصين فى السياسة[٢] ، والقضية التى يستند إليها هذا الجدل أو الحوار تتلخص فيما يلى : « أن المهتمين بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة ، والمشتغلين بعلم الاجتماع بصفة خاصة لديهم معرفة واضحة عن القوانين التى تحكم الأحداث والظواهر الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى أنهم يعرفون المبادئ التاريخية التى تحكم حركة البناء الاجتماعى وتحدد مبلغ استقراره وتوازنه ، وعوامل تغيره وتطوره ، بينما علماء السياسة لايعرفون فى الحقيقة الكثير من هذه القوانين ، وليست لديهم سوى خبرة محدودة بقطاع واحد من قطاعات الحياة الاجتماعية »[٣] على أن التفرقة بين الدولة والمجتمع لها تاريخها المتميز فى الفكر السياسى والاجتماعى ، وإن كان تطور العلوم السياسية قد هجر التصور القديم عن الدولة واستبدله بفكرة القوة Power التى أصبحت – بتأثير بنتلى Bentlay – هى الموضوع الرئيسى للدراسة السياسية . أما العملية السياسية فهى تعنى صراع الجماعات السياسية المستمر من أجل الحصول على مزيد من القوة . وحينما طورت الدول فى المجتمعات الصناعية صوراً جديدة للنشاط ، أصبح من الضرورى الاستعانة بأدوات تصورية جديدة ، إذ لم يعد يكفى استخدام مفهوم الجماعة السياسية ، ومن ثم ظهرت اتجاهات نظرية من بينها « اتجاه الانساق System Approach »[٤] ، والذى يهتم بما يسود العالم السياسى من وحدة كلية وتساند متبادل ، وإن كانت تنقصه القدرة على فهم الطابع المتميز والنوعى للسياسة المعاصرة . وترتب على ذلك أن مقولة الدولة والمجتمع قد عادت إلى الظواهر مرة أخرى ، ولكنها اشتقت مضمونها الفكرى من الأطر النظرية المختلفة . فلقد استمدت مقولة . الدولة – المجتمع مضمونها مما يطلق عليه المدرسة التاريخية أو مدرسة ماكس فيبر فى علم الاجتماع السياسى من ناحية . ومجمل دعوى هذه المدرسة – كما ذهب كولنز Collins فى مقاله الاتجاه المقارن فى علم الاجتماع السياسى – « أنه فى نطاق المجتمع تتألف الجماعات بوصفها » « جماعات مصلحة » حيث يسلك أعضاؤها سلوكاً مشتركاً بطريقة طوعية من أجل مايشعرون أنه يحقق منفعتهم . . . أما فى

نطاق الدولة فإن التنسيق يستند إلى السيطرة حيث يسعى كل فرد وتسعى كل جماعة إلى فرض إرادتها على الآخرين » . ومن الجدير بالذكر أن مقال كولنز هذا هو جزء من مؤلف يتضمن قراءات فى موضوع الدولة والمجتمع ، وهى كلها كتابات تمثل هذا الاتجاه التاريخى المقارن وتستخدم مفاهيم مثل المصلحة ، والصراع من أجل المصالح بدلا من الوظيفة وتكامل النسق الاجتماعى . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن رفض استخدام المقولات الوظيفية والاستعانة بالتفرقة بين الدولة والمجتمع كان هو الاتجاه الغالب على جناح من الفكر الماركسى الجديد ، والذى كان نتاجا – إلى حد ما – لأعمال جرامسكى Gramsci ، والمشكلة النظرية ، وربما العملية أيضا عند بعض أصحاب هذا الاتجاه هى التفرقة بين النشاط السياسى الذى يقاوم القوة فى النطاق المجتمعى ، وذلك الذى يؤدى نفس الدور فى نطاق الدولة فقط . ولقد ترتب على ذلك ظهور معيار آخر ، يحتل نفس أهمية التفرقة بين الدولة والمجتمع ، ويتمثل فى التفرقة بين معنيين مختلفين وممكنين لمصطلح « السياسى Political » . فحينما فسر المفكرون الاجتماعيون فى القرن التاسع عشر ماهو سياسى باعتباه مجرد نتاج لظواهر البناء الاجتماعى ، كانوا يقصدون بالسياسة الوظائف التى تؤديها نظم الدولة ، والنشاط الإدارى ، والدفاع عن المصالح الخاصة وفقا لهذا النسق . ولكن الملاحظ فى نفس الوقت أن الثورة الفرنسية قد منحت السلوك السياسى مضمونا جديدا . ولقد كان توكفيل Tocqueville هو أول من أدرك هذه الظاهرة(٥) ، حيث كشف عن الحقيقة التى مؤداها : أن النشاط السياسى خلال الثورة قد اكتسب الكثير من الخصائص التى ارتبطت بالحياة الدينية ، من حيث أنه أصبح ملتزما بمجموعة من الأهداف العامة التى كانت محصورة فى نطاق الحركات الدينية . ولقد تتبع توكفيل جذور هذه الظاهرة فى النسق السياسى على الثورة . فالمركزية الادارية للملكية المطلقة شجعت على ظهور « فكرة الإنسان على وجه العموم L'homme en Générale باعتبارها موضوع النشاط السياسى . فإذا اعتبرنا كل إنسان مساويا للآخر فى نظر السلطة السياسية ، فإن ذلك معناه أن كل فعل يصدر من هذه السلطة ، وكل فعل سياسى . سوف يكتسب بالضرورة دلالة عامة ، وفى مثل هذا الموقف لن تستطيع السياسة المجردة عند الفيلسوف التى تسعى إلى إقامة قوة روحية متميزة أو السياسة العملية عند الثوريين – أن تتجنب الخصائص الدينية . ولقد اعترف ماركس نفسه فى إحدى مقالاته المنشورة بعنوان : حول المسألة اليهودية بتلك العلاقة بين السياسة والدين . حينما أرجع أسبابها الأولى إلى الفصل الذى تم بين المجتمع السياسى والمجتمع الدينى خلال فترة الاصلاح ، ثم أخيرًا الفصل بين الدولة والمجتمع المدنى كنتيجة لتطور ونمو البرجوازية ، وعمومًا ، فإن ماسبق يعنى أن

تصورنا المعاصر للسياسة قد جاء نتيجة لتيارين اجتماعيين وفكريين أساسيين : أما الأول فقد اهتم بالتفرقة بين المجتمع والدولة ، وبين ماهو سياسى وماهو اجتماعى ، وخلص إلى نتيجة مؤداها : أن الظواهر السياسية محكومة بنفس القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية بصفة عامة . أما التيار الثانى فقد أوضح الثنائية التى تنطوى عليها السياسة ذاتها ، فالسياسة ينظر إليها بوصفها تعنى الادارة من جهة ، وينظر إليها باعتبارها تعكس الصراع بين الجماعات والأفراد حول المصالح فى إطار من القواعد النظامية المقررة من جهة أخرى .

والواقع أن القرن السابع عشر قد شهد التفرقة بين الانسان والمواطن وبين الدولة والمجتمع ، تلك التى كانت سبباً ونتيجة فى نفس الوقت للأزمات التى قامت حول سلطة الدولة ، أى شرعية بعض الأفراد فى حكم الآخرين وطاعة هؤلاء لهم ، والتى كان بعض الناس قد بدأ يشك فيها بينما رفضها البعض الآخر كلية . ولقد صاغ بودان Bodin لأول مرة فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى وذلك داخل نطاق الأمة حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة فى عصر الانقسام الدينى . كما حاول عدد من الفلاسفة من أمثال هوبز Hobbes ولوك Lock وروسو Rousseau كل بطريقته الخاصة – أن يقدم حلا للمشكلة الرئيسية التى تتمثل فى الحاجة إلى نوع جديد من الأتفاق العلمانى Secular فى مقابل الحل الدينى الذى اتبع فى العصور الوسطى ، وهذا الأتفاق العلمانى هو الذى سيمكننا من تقليل الفجوة بين الدولة والمجتمع .

هذا ، وقد أسهم رواد علم الاجتماع السياسى فى القرن التاسع عشر فى الحوار الذى دار حول الدولة والمجتمع . فنجد سان سيمون وبرودون وماركس يؤكدون أهمية المجتمع ، فهو القاعدة التى يتعين تدعيمها ، على حين يتعين الحد من نطاق الدولة وسلطتها ، إما عن طريق إلغائها أو عن طريق خضوعها لسيطرة المجتمع ، بينما نرى فى الجانب الآخر بعض الفلاسفة الذين ذهبوا إلى أن الحل يكمن فى سيادة الدولة وسيطرتها على بقية أجزاء المجتمع . ومع ذلك ، فيبدو أن علم الاجتماع السياسى قد تجاوز الآن هذا الخلاف حول الدولة والمجتمع ، على أساس أن صياغة السؤال على هذا النحو أمر غير صحيح ، وأن الخطأ يكمن فى معالجة الدولة والمجتمع باعتبارهما وحدتان مستقلتان ، إذ لا نستطيع أن نبحث فى مدى أهمية إحداهما ، وإنما يؤكد علماء الاجتماع أن الدولة ليست سوى نظام واحد من بين نظم اجتماعية عديدة فى المجتمع ، وطالما أن العلاقة بين النظم الاجتماعية بعامة هى موضوع علم الاجتماع ، فإن علم الاجتماع السياسى الذى يعد فرعا من علم الاجتماع العام يتخصص فى فحص العلاقة بين النظم السياسية وغيرها من النظم الاجتماعية . والقضية التى تبناها علماء الاجتماع هى أن الدراسة المستقلة للدولة وغيرها من النظم السياسية لن

تنتهى بنا إلى تصور نظرى واضح ومتكامل ، فالمشكلة السياسية – عند بارسونز – هى محور النسق الاجتماعى وأساس تكامل عناصر هذا النسق ومكوناته التحليلية[٦] .

وعلى الرغم من أن الجدل حول الدولة والمجتمع لم يعد يشكل موضوعًا أساسيًا فى دراسات علم الاجتماع السياسى ، إلا أن المشكلة الرئيسية الكامنة خلف هذا الجدل لا تزال قائمة ألا وهى مشكلة الموازنة بين الصراع Conflict والاتفاق Consensus ونستطيع أن نتعرف على أبعاد هذه المشكلة من خلال تحليل أفكار أربعة من رواد علم الأجتماع السياسى هم : كارل ماركس K. Marx ، وتوكفيل Tocqueville ، وماكس فيبر Weber وروبرت ميشيلز R.Michels ومن المعروف أن معظم المفكرين قد انشغلوا فى أعقاب الثورة الفرنسية بقضايا الصراع والأتفاق . وكان من الطبيعى أن يهتم الثوريون بالصراع ، بينما حاول المحافظون أن يبحثوا عن العوامل التى تحقق أكبر قدر من الاستقرار الاجتماعى ، وكانت هناك أقلية اهتم أفرادها بتحليل الأوضاع التى يمكن فى ظلها الابقاء على التوازن بين الصراع والاتفاق العام . ولقد كان ماركس هو المفكر الثورى الذى نظر إلى الصراع باعتبار أنه محور الاهتمام فى دراسة السياسة والحرية . على حين كان الكس دى توكفيل هو أول الرواد الذين ذهبوا إلى أن الديمقراطية كنسق اجتماعى تتضمن توازنا لقوى الصراع والاتفاق . وأكد ماركس أن صراع الطبقات هى الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ منذ المجتمع البدائى الشيوعى القديم حتى الثورة البروليتارية . ولن يتحقق الاتفاق والانسجام والتكامل سوى فى مجتمع المستقبل الذى يختفى فيه صراع الطبقات وتتلاشى الطبقات ذاتها ، ولن يجد هذا المجتمع حاجة إلى تنظيم سياسى يستند إلى قواعد واجراءات ادارية بيروقراطية ، لأن الدولة فى المجتمع الشيوعى لا وجود لها . وهكذا يتخلص المجتمع من الأسباب الرئيسية للصراع الأجتماعى عن طريق إنهاء حالة تقسيم العمل وتمايز الأدوار . وقد كتب ماركس عن ذلك يقول : « فى المجتمع الشيوعى حيث لا يملك أحد مجالا خاصا ينحصر نشاطه فيه ، بل يتاح لكل فرد أن يرتبط بأى فرع يرغب فيه ، يقوم المجتمع بتنظيم الانتاج العام ، وبالتالى يصبح فى إمكانى أن أعمل شيئًا اليوم وآخر غدًا » . ولما كان الاتفاق لا يمثل مشكلة بالنسبة للمجتمع الشيوعى ، وهو فى نفس الوقت لا يمكن أن يتحقق فى مجتمع تسيطر عليه طبقة مستغلة ، لذلك لم يهتم ماركس بمصادر التضامن والاستقرار فى المجتمع السابق على الشيوعية . ومع أنه طرح بعض القضايا الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للفرد ونمو اهتمامه واتجاهاته وقيمه ، إلا أنه لم يكن يهتم بحاجة المجتمع لحفظ نظمة وقيمه التى تحقق ثباته واستقراره ، فالقهر الاجتماعى والقيود الاجتماعية لن تؤدى أية وظائف اجتماعية ضرورية ، ولكنها تتيح فرصة السيطرة الطبقية .

على أن نظرية ماركس لم تكن تتضمن مكاناً للديمقراطية فى ظل الشيوعية حتى على المستوى النظرى ، فنظريته لا تنطوى سوى على نظامين اجتماعيين متكاملين تماماً هما : المجتمع الذى يسوده الصراع ، والمجتمع الذى يتحقق فيه الانسجام ، أما المجتمع الأول فهو بطبيعته يحطم الكرامة والسعادة الإنسانية ، ومن ثم يتعين القضاء عليه ، وأما المجتمع الثانى فهو يخلو من مصادر الصراع . وعلى ذلك لا تكون هناك حاجة لنظم ومؤسسات ديمقراطية تحمى سلطان الدولة ، أو تنازع القوى ، أو تحافظ على الضمانات القانونية .

وقد يبدو لنا للوهلة الأولى أن هناك تشابهاً بين نظرية ماركس ونظرية توكفيل يرجع إلى أن كلا منهما يؤكد الترابط الوثيق بين وحدات المجتمع وضرورة الصراع بينها . ولكن توكفيل يرى أن هذه الوحدات هى عبارة عن مجتمعات محلية . ومنظمات اختيارية وليست طبقات . وعلى النقيض من ماركس اختار توكفيل متعمداً تلك الجوانب السياسية الإيجابية للوحدات الاجتماعية التى تستطيع الحفاظ على انقساماتها السياسية واتفاقها العام فى آن واحد . ومعنى ذلك أن نفس الوحدات التى تعمل فى الحكومة منفصلة بعضها عن بعض (والتى تكون بالضرورة فى حالة توتر) إنما يعتمد بعضها على بعض كما تربط بينها الأحزاب السياسية . كما أن الجماعات الخاصة التى تمثل مصدراً للضغط على الحكومة هى فى الواقع قنوات رئيسية تيسر اشراك الناس فى السياسة ، وهى باختصار تعمل على خلق الاتفاق العام والمحافظة عليه كضرورة للمجتمع الديمقراطى . وأثار تفسير توكفيل لاتجاهات المجتمع الحديث اهتماماً شديداً بالنظام السياسى المتعدد الأوجه وهو النظام الذى يسمح قانوناً لجماعات مختلفة بالسعى إلى التأثير على السياسة العامة ، فالتصنيع والبيروقراطية والقومية أتاحت للطبقات الدنيا فرصة المشاركة السياسية ، كما أضعفت المراكز المحلية للسلطة ، ومن ثم تركزت القوة فى الدولة . ولقد خشى توكفيل أن يختفى الصراع الاجتماعى نظراً لوجود مركز واحد فقط للقوة هو الدولة التى لا تستطيع أية جماعة أخرى أن تعارضها ، وفى نفس الوقت قد يخلق المجتمع البيروقراطى الصناعى موقفاً من اللا مبالاة أو عدم الاهتمام لدى الجماهير بالدولة ، واللا مبالاة التى تنشأ نتيجة عدم انتظام الأفراد فى عضوية الوحدات الاجتماعية السياسية الهامة ، تؤدى إلى إضعاف الاتفاق العام وتدميره . وفى ضوء ذلك أوحت لتوكفيل دراساته عن أمريكا بنظامين قد يتعارضان مع المركزية المفرطة للسلطة فى الدولة الحديثة هما : الحكم المحلى الذاتى – Local Self Government ، والمنظمات الطوعية Voluntary Associations ، ووجد أن المشاركة الفعالة فى هذه المنظمات هى شرط ضرورى لاستقرار النظام السياسى الديمقراطى . فعن طرين تدعيم الاتفاق بين الأعضاء تخلق هذه المنظمات الأساس الذى ينهض عليه الصراع بين

منظمة معينة وأخرى . مما يعمل على الحد من القوة المركزية ، وخلق مراكز جديدة للسلطة . الأمر الذى يساعد على تدريب زعماء المعارضة المحتملين على اكتساب المهارات السياسية الملائمة[٧] .

وعلى الرغم من أن ماركس وتوكفيل قد حكما على وظائف النظم الاجتماعية بطريقة يخالف فيها كل منهما الآخر ، فإن نهجيهما لم يؤديا إلى تحليلات متناقضة . إذ اعترف كل منهما بأثر الدين كعامل موحد ، ولكن ماركس رأى فى الدين مصدر وهم للطبقات الدنيا من المجتمع ، منعها من التعرف على مصالحها الحقيقية ، لأنه يشوه صورة الواقع الاجتماعى المادى ، ومن ناحية أخرى لاحظ توكفيل أن الحاجة إلى العقيدة الدينية قد نمت نموا يتناسب بصورة مباشرة مع الحرية السياسية . وكلما زاد التحفظ فى استعمال القوة ، وقلت الميول الدكتاتورية فى النظم السياسية للمجتمع ، ازدادت الحاجة لنظام من العقائد المقدسة ليكون بمثابة رادع لكل من الحكام والمحكومين .

وإذا كان اسم كل من ماركس وتوكفيل قد ارتبط بدراسة الصراع والاتفاق فى علم الاجتماع السياسى . فإن دراسة البيروقراطية والديمقراطية قد ارتبطت باسم كل من ماكس فيبر وروبرت ميشيلز ، وبالرغم من وجود صلة وثيقة بين الموضوعين ، فإن اهتمام فيبر وميشيلز يعكس الفكر الاجتماعى للمراحل المتأخرة من الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ، ثم انتشرت فى الأقطار الأخرى . ولقد اهتم كثير من الفلاسفة الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر بالتأثيرات المخربة للثورة الصناعية على المجتمع ، وامكانية تحقيق هياكل سياسية ديمقراطية . بينما نفى البعض – مثل ماركس . . إمكان وجود الاستقرار السياسى والاجتماعى فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . وأخذ يبحث عن نظام أكثر أخلاقية نلاحظ أن فيبر وميشيلز قد تحركا بعيدا عن مشكلة العلاقة بين الاقتصاد الرأسمالى – كما عرفته الماركسية – وبين الأنظمة الاجتماعية . ولم تكن المشكلة بالنسبة إليهما هى التغييرات المطلوبة لتعديل المؤسسات أو القضاء عليها ، بل هى الظروف الاجتماعية والسياسية لإقامة مجتمع بيروقراطى . وأصبح التساؤل هو : ما هى هياكل المؤسسات الممكن اقامتها داخل مجتمع بيروقراطى يمكن أن تتحد فيه الحرية ، أو تقع تحت اشراف هيكل تنظيمى متطور على مستوى عال ؟ واعتقد فيبر أن التنظيمات البيروقراطية كان ضروريًا لإقامة مجتمع صناعى راق ، وأن البيروقراطية هى أهم مصدر للتغير فى التنظيمات ، ومن ثم فقد شكل هذا النمو تهديدًا لوجود القوى القائمة التى تربط المجتمع . ولكن فيبر أعطى أهمية أيضًا للمظاهر الموحدة للتحول البيروقراطى فى مجتمع ديمقراطى كاستعمال المستويات والمقاييس البيروقراطية سواء فى الاختيار أو الترقية أو المعاملة المتكافئة أمام القانون وتطبيقها على المجتمع بأكمله .

وهكذا ، تصور فيبر وميشيلز أن المشكلة الأساسية للسياسة الحديثة ليست هى الرأسمالية

أو الأشتراكية بل هى العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية . ويقول بارسونز : « إن فيبر يذهب إلى أن البيروقراطية تلعب نفس الدور الذى يلعبه الصراع الطبقى عند ماركس والمنافسة عند سومبارت » . ومع ذلك فقد كان فيبر يولى اهتماماً كبيراً للجوانب التكاملية فى التنظيم البيروقراطى داخل مجتمع ديمقراطى[٨] . وحينما اتجه فيبر نحو تحليل طريقة العمل الفعلى للمجتمع الديمقراطى ذهب إلى أن الاشراف على تطبيق القوانين هو المشكلة الكبرى التى تواجه السياسيين الذين يتمتعون بثقة الناخبين . فمن الملاحظ – مثلا – أن « الممارسة اليومية للسلطة فى أيدى البيروقراطية ، كما أن النجاح فى صراع الأنتخابات فى البرلمان والذى يتيح فرصة اتخاذ القرارات . لن تكون له قيمة إذا لم يترجم إلى ضبط فعال على الأجهزة الإدارية »[٩] . فكأن فيبر لم يكن متفائلا فيما يتعلق بالآثار الحقيقية لنمو البيروقراطية على فرص الديمقراطية والحرية . وهو فى ذلك يشبه توكفيل الذى نظر إلى نمو الدول الكبرى على أنه علامة على سيادة القانون . فالاشتراكية تعنى التوسع المتطرف فى السلطة البيروقراطية بالنسبة للمجتمع ككل ، كما أنها تعنى أيضًا عالمًا تسيطر عليه تماماً المعايير البيروقراطية بل يمكن وصفه بأنه عالم « يمتلىء بتروس صغيرة » أى أعداد من الأفراد يرتبطون بمجموعة صغيرة من الأعمال ، ويكافحون من أجل أعمال أكبر . . . والمشكلة الأساسية لم تعد هى كيف يتسع نطاق السيطرة البيروقراطية ، ولكن كيف نجد من هذه الآلية ، ونحرر الإنسان من السيطرة المطلقة لأسلوب الحياة البيروقراطى »[١٠] . وهكذا يخلص فيبر من تحليله إلى أن النتيجة المترتبة على الاشتراكية هى ديكتاتورية البيروقراطية ، وليست ديكتاتورية البروليتاريا كما ذهب ماركس . أما ميشيلز[١١] فقد اهتم بالعوامل التى تدعم الديمقراطية أو تضعفها ولقد رأى أن الأوليجاركية – أى حكم الأقلية – كانت شائعة فى جميع التنظيمات . ولاحظ صورة الأوليجاركية تسود الأحزاب الاشتراكية البيروقراطية وتمتد إلى المجتمعات التى تحكمها مثل هذه الأحزاب . ولسوف نناقش آراء فيبر وميشيلز فى الفصل الخاص بالبيروقراطية .

والواقع أن نظريات فيبر وميشيلز عن البيروقراطية والديمقراطية ، ونظريات ماركس وتوكفيل عن الصراع والاتفاق كانت هى الأساس الذى أقيمت عليه مجالات الاهتمام فى علم الاجتماع السياسى الحديث . وبإمكاننا أن نقدم الآن عرضًا وجيزًا لأهم هذه المجالات ، قبل أن ننتقل فى الفصول التالية إلى دراستها بالتفصيل . ومن بين هذه المجالات مسألة النظام العام ، أى البحث عن عوامل وشروط الاستقرار الاجتماعى وإذا كان علم الاجتماع بصفة عامة يجعل من استقرار المجتمع محور اهتمامه ، فإن استقرار النظام السياسى وتوافر الظروف الاجتماعية للديمقراطية هو الاهتمام الأول لعلم الاجتماع السياسى .

والديمقراطية هى إحدى الميكانيزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعة بين جماعات يسود فيها صراع المصالح ، وهى تستند إلى حد أدنى من القوة ، وأعلى درجة ممكنة من الاتفاق . والنظام الديمقراطى الصحيح يتطلب توافر مصادر الاختلاف حتى يتيسر وجود صراع حول الاوضاع الرئاسية ، ومعارضة للأحزاب التى لديها السلطة ، غير أن الصراع وحده لا يكفى ، وإنما لابد أن يوجد اتفاق فى الديمقراطية ، ذلك الذى يستمد وجوده من نسق القيمة المحورى الذى يسمح للقوة بأداء دورها فى سلام ، كما يجعل الأفراد يمتثلون للقرارات التى يتخذها القائمون على أمور الحكم والسياسة ، وهكذا ، يدرس علم الاجتماع السياسى مصادر الاتفاق والانقسام فى المجتمع . فى ضوء ذلك تعنى البحوث الحديثة بدراسة التصويت أو السلوك الانتخابى Voting behavior باعتباره وسيلة تقرير الاتفاق العام والحفاظ عليه فى المجتمع الديمقراطى ، وإن كانت معظم الدراسات الخاصة بالانتخابات نادرا ما تعالج موضوع الاتفاق أو الاجماع العام . وعموما ، فقد أبرزت هذه الدراسات أهمية المشاركة السياسية ، إذ اهتمت ببحث الظروف التى يمكن للناس فى ظلها أن يحققوا مشاركة كافية فى مجتمعهم ، بحيث يحتفظون بالنظام الديمقراطى ، بدون اللجوء إلى مصادر الانقسام التى تعوق الوحدة ، وقد كشفت دراسة عن انهيار الحزب الفيدرالى الأمريكى وقيام الحزب الجمهورى الذى أسسه جيفرسون فى الولايات المتحدة عام ١٨٠٠ ، أن السبب فى فشل ذلك الحزب هو أن زعماءه لم يعملوا على استهواء جميع الناخبين على اختلاف مستوياتهم ، وحصروا اهتماماتهم فى أضيق الحدود ، فوضعوا أنفسهم فى خدمة أهل المدن والتجار ، بينما لم يهتموا بالريفيين فى مناطق تعتبر زراعية فى المحل الأول .

وتعتبر شرعية النظام السياسى من أهم الموضوعات التى يدرسها علم الاجتماع السياسى . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يتفقون فى الرأى القائل بأن السلطة المستندة إلى القوة مضافا إليها الشرعية هى لب النظام السياسى ، فإننا لا نجد تحليلا كافيًا لمفهوم الشرعية فى النظم السياسية . وباختصار ، فإن الشرعية تعنى القدرة على خلق الإيمان بأن النظم السياسية القائمة أو صورها هى أكثر ما يلائم المجتمع ، وتنظر الجماعات إلى النظام السياسى على أنه شرعى أو غير شرعى بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها ، وقد ترتبط الشرعية بأشكال عديدة من المنظمات السياسية .

وهناك حاجة أيضا للبحث فى الدور المتغير للفكر فى الحياة السياسية ، خاصة فيما يتعلق بالجماعات ذات المكانة المرموقة وكذلك بمراكز القوى ، وأيضًا بالنسبة لدوره كمحدد للموضوعات أو القضايا المطروحة للنقاش . وتؤلف القيم التى ينادى بها المثقفون فى أية دولة

مصدرًا سياسيا هاما ، كما سنبين فى دراستنا المقبلة عن الصفوات السياسية .

على أن عالم الاجتماع السياسى فى دراسته لهذه الظواهر وغيرها يجعل من المجتمع ككل إطارًا مرجعيا له ، ومن ثم يحلل النظام السياسى بوصفة أحد مكونات البناء الاجتماعى ، يؤثر فيه ويتأثر به .

ثانيًا : الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسى : ماركس وفيبر :

هناك اتجاهان فكريان أساسيان يمكن أن نميزهما فى الكتابات النظرية والامبيريقية فى ميدان الاجتماع السياسى : الاتجاه الأول يمكن أن نطلق عليه أنه اتجاه واسع النطاق Microscopic ويتناول الأسس الاجتماعية للقوة فى كافة القطاعات النظاميه بالمجتمع . ويتخذ هذا المنظور من أنماط التدرج الاجتماعى وما يترتب عليها من آثار ونتائج تنعكس على السياسة محورًا لتحليلاته التى تتناول أساسًا التنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى . أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه ضيق النطاق Macroscopic يرتكز فيه علم الاجتماع السياسى على التحليل التنظيمى للجماعات والصفوات والقيادات السياسية . وهنا تتضمن بؤرة التحليل دراسة التنظيم الرسمى وغير الرسمى للأحزاب وصلتها بالبيروقراطية الحكومية ، والنظام القانونى ، وجماعات المصلحة ، والسلوك الانتخابى (١٢) .

والواقع أن هذين الاتجاهين يعكسان فكر كل من ماركس وماكس فيبر . أما ماركس فقد وضع أصول دراسة التدرج الاجتماعى والصراع الطبقى حينما أرجعها إلى العوامل الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية المعبرة عن أسلوب الأنتاج وتتلخص نظرية ماركس فى الطبقات فى أن كل مجتمع تظهر فيه طبقتان أساسيتان فى عملية الانتاج ، وذلك طبقا للوضع الذى تشغلانه فى هذه العملية . وتمثل إحداهما نظام الإنتاج المتدهور ، والأخرى النظامى الناشىء . ففى مجتمع الرق نجد طبقات ملاك العبيد والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى نجد الاقطاعيين والفلاحين ، وفى المجتمع البرجوازى الرأسمالية والعمال (١٣) . فالطبقة على هذا النحو جماعة أو تجمع من الأفراد يؤدون نفس الوظيفة فى عملية تنظيم الانتاج ، ويعتبر الوضع الذى يشغله الفرد فى هذا التنظيم هو الدليل على الطبقة التى ينتمى إليها ، أما الدخل وأنماط الاستهلاك ، والتحصيل التعليمى ، والمهنة ، فهى مؤشرات على توزيع السلع المادية ورموز للهيبة . وهناك ظروف أساسية تصاحب عملية ظهور الطبقة الجديدة ، فإذا كانت عملية الانتاج هى نقطة البداية ، إلا أن ظروف حياة الجماعة ، التى تشغل نفس الوضع فى عملية الانتاج ، والعداء بينها وبين الجماعات الأخرى ، وتحقيق مصالحها

المشتركة تعد أساسا ضرورية لظهور هذه الطبقة . وهذا ما أوضحه ماركس فى حالة ظهور طبقتى البرجوازية والبروليتاريا[١٤] . فظروف حياة هذه الطبقات التى تتمثل فى الصراع حول الامتيازات الاقتصادية ، وتركز جماهيرها والاتصال بينهم ، ووجود التنظيم السياسى والتضامن ، إلى جانب الوعى الذاتى بمصالح هذه الطبقة ، فضلا عن وعى الطبقة بهذه الظروف يجعل أعضاءها يبلغون مرتبة الفهم الحقيقى للتغير التاريخى ويمدنا بأساس ظهور الثورة .

وطالما أن كل مجتمع ينقسم إلى طبقتين أساسيتين فإن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، كما ذهب إلى ذلك ماركس فى البيان الشيوعى ، فالأحرار والعبيد ، والنبلاء والعامة ، ورؤساء النقابات والعمال ، أو بعبارة أخرى المستغل والمستغل يقفون فى تعارض دائم الواحد إزاء الآخر ، وتجرى بينهم حرب واضحة ومستمرة ، وتنتهى تلك الحرب فى كل حقبة بإعادة تكوين المجتمع الثورى فى عمومه . وإذا كان المجتمع البرجوازى الذى ينهض على أنقاض المجتمع الاقطاعى لا ينهكه تصارع الطبقات ، إلا أنه يقيم طبقات جديدة ، وظروفا للظلم جديدة ، وصورًا للصراع فى مكان الأخرى القديمة ، والواضح أن مجتمعنا كله ينقسم إلى معسكرين يقفان فى عداء مستحكم ، أى ينقسم إلى طبقتين كبيرتين تواجه الواحدة منها الأخرى نعنى بهما : البرجوازية والبروليتاريا . وحتى منذ الثورة الفرنسية يكشف تاريخ أوروبا بوضوح فى عدد من البلاد عن وجود صراع الطبقات ، فلقد وجد فى عهد التجديد فى فرنسا عدد من علماء التاريخ الذين اعترفوا بأن الصراع الطبقى هو مفتاح فهمنا لتاريخ فرنسا بأكمله ، ويعتبر العصر الحديث هو عصر الانتصار الكامل للبرجوازية والنظم المتباينة ، والاصوات الانتخابية الواسعة ، عصر اتحادات العمال ، وهو يكشف بوضوح أكثر عن أن صراع الطبقات هو الدافع الأصلى والباعث الحقيقى لكل الأحداث ، ويعتبر ماركس أن كل صراع طبقى هو صراع سياسى[١٥] .

وإذا كنا نرى من ذلك أن ماركس يستشهد على صدق القضية التى بدأ بها وهى أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع الطبقى ، بما توافر لديه من أحداث تاريخية ، إلا أنه لم يوضح لنا حقيقة هذا الصراع . ولقد حاول بلا ميناتز J. Plamenatz[١٦] توضيح حقيقة هذا الصراع أو تلك المتناقضات فذهب إلى أنه فى كل مجتمع يجىء وقت يعاق فيه أى تحسين فى أساليب الانتاج عن طريق ما يسميه ماركس علاقات الانتاج تلك العلاقات التى لا نعرف منها سوى نظام الملكية ، وهو التعبير القانونى لها ، وذهب ماركس إلى أن علاقات الانتاج تعد علاقات ضرورية ، وأن الناس يدخلون فيها سواء قبلوا ذلك أم لم يقبلوا وبخاصة عندما يتعاونون فى إشباع حاجاتهم ، وهذه العلاقة تتفق مع طرق الانتاج المستخدمة . ولكن هل حينما تتغير هذه الطرق تتفق معها تلك

العلاقات ؟ ذهب ماركس إلى أنه يظهر من وقت لآخر بالضرورة عدم اتفاق أو صراع أو تناقض . ويرى بلاميناتز أن عدم الاتفاق هنا يعنى التناقض بين النظم وليس الصراع بين الطبقات . وقد أوضح ذلك عند تفسيره للقضية القائلة : « إن علاقات الانتاج تصبح بمثابة أغلال أو قيود لقوى الإنتاج في مرحلة ما » . ويرى كذلك أنه إذا كانت علاقات الانتاج تجد التعبير القانونى لها فى نظام الملكية ، وأن نظام الملكية يعكس بناء الطبقات ، إلا أن كلمة « يعكس » فى هذا الصدد ليست واضحة بالمرة ، إنها تعنى فى جزء منها أنها « تحدد » ذلك أن ماركس وإنجلز قد تحدثا عن نظام الملكية على اعتبار أنه يحدد بناء الطبقات ، ولكنهما ذهبا إلى رأى آخر مؤداه : إن العكس هو الصحيح . ولكن الثابت دائما ، والذى لا يمكن انكاره ، هو أن علاقات الانتاج هى التى تحدد ذلك البناء . إن أى مجتمع طبقا للنظرية الماركسية ينقسم إلى طبقات ، ويكون نظام الملكية فيه متفقا مع هذا التقسيم ، وهناك دائما طبقة واحدة هى الطبقة الحاكمة أو صاحبة السيادة التى من مصلحتها أن تمنع أى تغير فى علاقات الانتاج القائمة . وكذلك فى نظام الملكية الذى يعد التعبير القانونى لها ، وإن كنا لا نعرف ما هى حقيقة علاقات الانتاج وإنما نعرف ما هو نظام الملكية ، فإننا يمكننا أن نعرف ما هى الطبقة الحاكمة ، إنها الطبقة التى تستفيد من نظام الملكية الذى لابد أن يظل قائما ليؤكدها ويعضدها وتتخلص الطبقة الحاكمة من القوى الجبرية فى المجتمع وتستخدمها فى منع التغيرات مهما كانت . ومن بعض الفقرات فى مؤلف ماركس رأس المال ، ومن المصادر الأخرى ، يتضح لنا أن الطبقة الحاكمة تحاول – من جهة أخرى – أن تمنع التحسينات فى طرق الإنتاج ، والسبب فى ذلك هو أن الطبقة الحاكمة هى التى تملك النصيب الأكبر من منتجات المصانع ، فكلما كان إنتاجها كبيرًا ، كانت الثروة كبيرة ، ولكن ماركس يرى أن التقدم الفنى يتسبب على المدى البعيد فى دمار الطبقة الحاكمة . ومعنى ذلك أنه إذا كان من مصلحة الطبقة الحاكمة أن تحافظ على ثبات نظام الملكية الذى تعتمد عليه فى تفوقها الاجتماعى ، ومن مصلحتها المباشرة أن تسمح بالتقدم الفنى الذى يزيد من الثروة ، فإن ذلك يتيح فرصة حدوث المتناقضات التى يتحدث عنها ماركس وإنجلز[١٧] .

والواقع أن هذا التفسير بتلك الصورة الواضحة ، إن كان هو التفسير الذى يمكن استخلاصه من مؤلفاتهما ، إلا أن ماركس وإنجلز لم ينتبها إليه ، إذن فالتناقض بين النظم هو الذى يؤدى إلى الثورة الاجتماعية ، وإذا كان النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى تحاول الطبقة البرجوازية بأقصى جهدها أن تنمى وتحسن من طرق إنتاجه ، محافظة فى الوقت ذاته على نظام الملكية ، فهى بذلك لا توجد المتناقضات فحسب ، وإنما تزيد أيضًا من حجم الطبقة العاملة التى تصبح بالضرورة

طبقة ثورية ، لأن العمال هم الذين يعانون أساسًا من هذه التناقضات ، ويعتبر النصر السياسى للطبقة الثورية هو الذى يحل التناقضات ، وذلك عن طريق تغيير علاقات الانتاج التى تعد جزءًا من الأساس الاقتصادى للمجتمع ، وكذلك البناء الفوق بأكمله الذى ينهض عليه .

والخلاصة : أن إسهام ماركس لا ينحصر فى مجرد الإشارة إلى أن السلوك السياسى هو تعبير عن المصالح الاقتصادية ، ولكن على العكس من ذلك كان اسهامه الرئيسى هو أنه جعل دراسة علم الاجتماع السياسى موازية لدراسة بناء المجتمع أو علم اجتماع الوحدات الكبرى Macro Sociology ويقول رايت ميلز C. Wright Mills : « إنه إذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات صغرى ، فإن ماركس يدرس نفس هذه التفاصيل ، ولكن على مستوى بناء المجتمع فى جملته ، وإذا كان علماء الاجتماع الذين لا يعرفون من التاريخ إلا القليل يدرسون الاتجاهات قصيرة المدى ، فإن ماركس يأخذ الحقبة بأكملها بإعتبارها وحدة الدراسة مستخدمًا فى ذلك المواد التاريخية بطريقة خلابة ، وإذا كانت قيم علماء الاجتماع عمومًا قد أدت بهم إلى أن يتصوروا المجتمع فى صورة أكثر تفاؤلا ، إلا أن قيم ماركس قد أدت به إلى أن يدين المجتمع فى جذوره وفروعه ، وإذا كان علماء الاجتماع ينظرون إلى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتفكك فقط ، فإن ماركس ينظر إلى هذه المشاكل بوصفها متناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع ، وإذا كنا نجد أن علماء الاجتماع ينظرون إلى مجتمعهم باعتباره يسير فى طريق تطورى دون انهيارات كمية تصيب بناءه فإن ماركس يرى فى مستقبل هذا المجتمع انهيارًا كيفيا ، أى صورة جديدة للمجتمع ، أو حقبة جديدة تستمر بواسطة الثورة »[١٨] .

غير أن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات بعض علماء الاجتماع والسياسة على السواء ، فهو وإن كان يرجع الاحداث السياسية للوقائع الاجتماعية ، إلا أنه لا يحسب أى حساب لأثر النظم السياسيه المختلفة فى تغير المجتمع ، ومن ثم وصفت هذه النظرة الطبقية لعلم الاجتماع السياسى بأنها تعبر عن نوع من « الرد السوسيولوجى » Sociological Reductionism الذى يتجاهل الكثير من العوامل الثقافية والنظامية ، ثم إن النزعة الحتمية الاقتصادية التى تبطن هذا الاتجاه يتعذر معها عقد المقارنات التى تعتبر ضرورية فى دراسات الاجتماع السياسى نظرًا لأنها تسلم بعمومية نمط تاريخى معين . هذا فضلا عن أنها لا تلائم الدول النامية حيث تلعب الصورة الجديدة للتنظيم السياسى دورًا أساسيًا فى عملية التنمية .

أما كتابات ماكس فيبر فقد وضعت لنا أساس تطور اتجاه فكرى آخر فى علم الاجتماع السياسى

يعبر عن نظرة نظامية للسياسة ، فلقد تبنى فيبر كعالم اجتماع طريقة فى البحث تتفق إلى حد ما مع طريقة ماركس ، فيما يتعلق بالنظرة الكلية الشاملة للبناء الاجتماعى كأساس لتحليل السياسة . ومع ذلك فقد نظر إلى التدرج الاجتماعى بوصفه يشمل العلاقات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية . وفضلا عن ذلك ففى مقال الطبقة والمكانة والحزب أوضح أن نمو المجتمع الحديث يتضمن عملية تاريخية يتم بمقتضاها الفصل بين النظم السياسية ، وبين البناء الاقتصادى والاجتماعى فكأن النظم السياسية تنمو نتيجة للبحث السوسيولوجى لأنها مصدر مستقل للتغير فى المجتمع .

والواقع أن ماكس فيبر أسهم فى مجال علم الاجتماع السياسى اسهاما أساسيا لا يعكس اهتماماته النظرية والفكرية والتاريخيه ، والمهنية فحسب ، وإنما يعكس فى نفس الوقت تجربته العملية وخبرته الملموسة بالسياسة الألمانية ، وعلى الرغم من الاهتمام بكتاباته السوسيولوجية ، إلا أن الفكر السياسى عند ماكس فيبر لم يحظ بنفس الدرجة من الاهتمام[١٩] فلقد كان فيبر رجل علم وسياسة فى الوقت ذاته ، ومما يعرف عنه أنه درس اللغة الروسية لكى يطلع بنفسه على الصحف الروسية ، ويتابع الثورة التى لم تنجح عام ١٩٠٥ كما كان من كبار المناهضين لسياسة القيصر فلهلم الثانى ، وتزعم حركة النقد خلال الحرب العالمية الأولى فى المسائل السياسية والاقتصادية . كذلك كان فيبر عضوا فى اللجنة الشهيرة التى قدمت مذكرة إدانة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وهى المذكرة التى قدمت لمؤتمر فرساى ، ولقد تميزت آراء فيبر السياسية بنزعة تحررية تعكس الجو السائد فى حياته الأسرية . هذا ، وقد أحدثت كتابات فيبر تأثيرًا كبيرًا فى الدراسات الاجتماعية والسياسية لما تميز به من قدرة عقلية ثاقبة إلى جانب سحر وقوة شخصيته الأمر الذى أدى إلى أن يعتبره البعض « نبى القومية الألمانية »[٢٠] .

على أن هذين المنظورين لعلم الاجتماع السياسى : المنظور الطبقى ومنظور النظم قد كتب لهما الاستمرار برغم إعادة صياغتهما فى ضوء الأحداث التاريخية ، وما وجه إليهما من انتقادات ، وأصبحت نظريات التدرج الاجتماعى تدرس فى إطار مفهوم جماعات المصلحة ، ذلك أن السياسة تعكس الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، وهذه الطبقات تعبر عن المصالح والاهتمامات المتباينة للناس سواء كانت اقتصادية أم مهنية ، أم دينية ، أم تنظيمية ، كما شملت نظرية التدرج أيضًا البيروقراطية الحكومية والحزب السياسى بوصفها طبقات جديدة تدخل عناصر فى نظرية جماعات المصلحة . أما اتجاه النظم فقد أعيدت صياغته ليعبر عن نظرية فى التوتر المجتمعى Societal Strain فالأحزاب السياسية هى ميكانيزمات للتخفيف من حدة التوترات التى

شهدها المجتمع الحديث وهكذا يصبح تحليل العناصر التى تحقق فاعلية التنظيم السياسى فى أداء هذه الوظيفة هو الموضوع الرئيسى للبحث السوسيولوجى . وهذا التصور شجع علماء الاجتماع على القيام بالعديد من البحوث الامبيريقية . وجدير بالذكر أن هذين الاتجاهين يعبران عن قيم مختلفة ونظرة متباينة للفلسفة السياسية .

هوامش الفصل العاشر

(١) انظر : Lipset, S.M. "Political Sociology "in Melton (et.all) Sociology Today: Problems and Prospects Basic Books inc Publications N.Y. 1959 p. 31.

ومن الجدير بالذكر أن مقال ليبست هذا ظهر كجزء من مشروع أكبر يتناول بالتحليل البحوث المعنية بالسلوك السياسى المقارن ، والذى يتولى الإشراف عليه قسم العلوم السلوكية بمؤسسة فورد، ومجلس الدراسات السياسية فى معهد بحوث العلوم الاجتماعية . أما المناقشات والبحوث الأساسية فى الميدان فقد عرضها بالتفصيل فى مقاله التالى :

Bindex, R. & S.M. Lipset "Political Sociology: A Trend Report and Bibliography "Current Sociology, 6 : 2 1957, 79-126, See Also: L. Bernard, the Field of Political Sociology J. Soc. Philosophy, 3, 1958, 124 - 38.

(٢) يتعين هنا أن نقدم مناقشة موجزة لمصطلحات : المجتمع ، والنسق الاجتماعى ، والبناء الاجتماعى ، طالما أنها الأدوات التصورية الأساسية التى تستخدم الآن فى مناقشات الاجتماع السياسى . ويشير مصطلح المجتمع – عموما – إلى جماع العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الناس ، وغالبًا ما يعتمد الدارسون فى تمييز المجتمعات عن بعضها ، وتعيين حدودها على معايير سياسية ، وهذا بدوره هو ما يثير تساؤلات هامة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وقد يعرف المجتمع بطريقة أخرى فهو يعنى : تلك النظم ، والثقافة السائدة بين جماعة متميزة من الناس تشترك فيما بينها فى القيم والمعايير ، وخلال فترة النظريات الاجتماعية والسياسية فى القرون الوسيطة ، لم يكن هناك تمييز بين المجتمع والجماعة السياسية ، حيث كان الإنسان ينتمى إلى هذا المجتمع السياسى وإلى الكنيسة ، وكانت كافة الجماعات باستثناء الكنيسة خاضعة للدولة أو هى جزء منها . أما التفرقة بين الدولة والمجتمع فقد ظهرت بعد حركة الإصلاح الدينى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبعد القرن الثامن عشر أصبح ينظر للدولة بوصفها تمثل فقط قطاعًا أوجزءًا من المجتمع . (انظر Maciver: Society: Its Structure and Changes N.Y, Lony is Smith, 1932).

أما مصطلح النسق الاجتماعى فهو مصطلح فنى فى النظرية السوسيولوجية يستخدم للإشارة إلى تفاعل مجموعة من الأفراد فى موقف معين ويخضعون لتوجيه قيمى خاص ، وهكذا يشمل النسق الاجتماعى :

(أ) تفاعلا بين الأشخاص .

(ب) الموقف

(جـ) القيم والمعايير.

أما مصطلح البناء الاجتماعى فهو يعنى مجموعة العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للمجتمع . ومن ثم يشتمل البناء الاجتماعى على عدة أنساق اجتماعية بينها تساند وظيفى واعتماد متبادل . ويستخدم مصطلح الاتجاه البنائى لوصف تلك المدرسة الفكرية التى تتبنى نظرة كلية شاملة للأنساق الاجتماعية فى تفاعلها وأدائها لوظائفها . انظر :

Kolb & Gould, op. cit.

Pizzorno, A. Political Sociology, Penguin Books, 1971. p. 7. (٣)

(٤) انظر عرضًا لتحليل الأنساق السياسية عند دافيد إيستون فى مقال : « اتجاه نحو تحليل الأنساق السياسية » ، ويعتقد إيستون أن دراسة السياسة تتعلق بفهم كيفية صنع القرارات الملزمة شرعيًا أو القرارات المعبرة عن السلطة وتنفيذها فى المجتمع ، ولكى نفهم الحياة السياسية علينا أن ننظر إليها بوصفها تمثل نسقًا ينطوى على أنشطة متكاملة ومتداخلة ، وهذه الأنشطة تستمد تكاملها من الحقيقة التى مؤداها أنها تؤثر فى صياغة قرارات السلطة وأنها تنفذ فى نطاق المجتمع . ويمكن معرفةتفاصيل نظرية إيستون فى :

David Easton, the Analysis of Political Systems, in Pizrono, Op. Cit. p. 39 Also, His, "An Approach to the Analysis of Political Systems" World Politice Vol. 9 1957

(٥) لاحظ الكس دى توكفيل أن الثورة الفرنسية تختلف عن الثورات الأخرى من حيث أن أثرها قد تعدى نطاق فرنسا ، لكى تكتسب هذه الثورة طابعا عالميًا ، ولا نعرف على طول التاريخ الإنسانى ثورة تماثل هذه الثورة فى أثرها من الناحية السياسية إلا إذا جعلناها مشابهة للثورات الدينية . وهكذا فحينما نحاولدرس الثورة الفرنسية فى ضوء الحركات الأخرى المشابهة لها فى أقطار أخرى وخلال مراحل تاريخية مختلفة ، فإننا بالضرورة سوف نتجه صوب الثورات الدينية . وقد تتبع توكفيل أوجه الشبه بين الدوافع التى حركت الثورة الفرنسية وتلك التى تحرك الثورات الدينية ، فلاحظ أن معظم الأديان تهتم بالشخصية الإنسانية ، أو الإنسان فى ذاته بغض النظر عن الحدود المفروضة عليه من التقاليد المحلية والقوانين والعادات ، والهدف الرئيسى من الدين هو تنظيم العلاقة بين الإنسان والله من جهة ، وبين الإنسان وأخيه الإنسان من جهة أخرى ، والمبادئ ، التى تنطلق منها الديانات وتسعى إلى ترسيخها مبادئ عامة تخاطب الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسيته أو قوميته . ومن هنا نلاحظ وجه الشبه بين الثورات الدينية وبين الثورة الفرنسية التى جعلت من مبادئها مبادئ تخاطب مشكلات الوجود الإنسانى ، حينما نظرت إلى المواطن نظرة مجردة مستقلة عن الأنظمة الاجتماعية المختلفة . راجع تفاصيل هذه الآراء فى : Alexis de Tocqueville

(٦) انظر : The Ancient Régime and the French Revolution 1966, pp. 41-4.
Parsons, T. the Social System, Free Press, 1961. pp. 126-27

(٧) انظر : Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Vol. 1 Vintagel Books, 1954, pp. 9-11. وراجع أيضا معالجة واقعية لهذه الأفكار فى :

(٨) Lipset & M. Trow and J.S. Coleman, Union Democracy, Free Press, 1951.
Parsons, T. the Structure of Social Action, Mac Graw-Hill, 1973. p. 509.

(٩) Bendix, R. Max weber: An Intellectual portrait, Beacon Press, Forth Coming 1966.

(١٠) Quoted in, J.P. Mayer, Max Weber and German Politics, Faber & Faber, 1943 p. 128

(١١) Michels, R. Political Parties, Free press, 1949.

(١٢) أنظر : International Ensyclopedia of the Social Sciences 1968, Vols, 11-p. 299 "Political Sociology".

(١٣) Dutt, C. (ed. trans) Fundamentals of Marxism Leninism (Moscow, Progress Pub--lishers, 1964 p. 53.

(١٤) لقد تعرف ماركس على الطبقة الاجتماعية من خلال الحقيقة التى مؤداها أن جماعة كبيرة من الناس يشغلون نفس الوضع فى البناء الاقتصادى للمجتمع وأن هناك ظرفًا منظمًا سابقًا على الطبقة هو الوعى الذاتى ، وهو سابق أيضًا على الصراع السياسى والاقتصادى ، ورأى أن الآثار التى تترتب على النظام الرأسمالى تحدد تطور الرأسمالية فى المستقبل ، وأعتقد أن جماهير عمال الصناعة قد يصبحون بالضرورة على فهم واع بمصالح طبقتهم . ويعد الوعى الذاتى بمكانة الطبقة عنصرًا ضروريًا فى تطور الطبقة الاجتماعية ، ولكنه يعتقد أن هذا الوعى قد يظهر نتيجة لنمو التناقضات فى النظام الرأسمالى ، أما الحالات التى جعلت ماركس يقول بهذا التنبؤ فهى : تركز العمال فى المدن ، وسهولة الاتصال بينهم ، والمعاناة النفسية التى أحدثها اغتراب العمل . وهو لكى يوضح أهمية هذه الظروف يستشهد بالفلاحين الفرنسيين الذين يشغلون وضعًا مماثلا فى البناء الاقتصادى ، ومع هذا لا يكونون طبقة اجتماعية . (انظر Dut, op. cit, 149) وصغار الفلاحين يكونون جمهورًا كبيرًا ، وهم يعيشون فى ظروف متماثلة . ولكن دون أن يدخلوا فى علاقات من أنواع متعددة كل منهم مع الآخر ، ويفصل أسلوب الإنتاج بين كل منهم بدلا من أن يسهل الاختلاط بينهم ، وتعيش ملايين من الأسر فى ظل ظروف اقتصادية تعزل أسلوب حياتهم ، واهتماماتهم ، وثقافتهم عن تلك الظروف الخاصة بالطبقات الأخرى ، وإذا كان هناك اتصال وثيق بين صغار الفلاحين فهو ليس نتيجة لوحدة مصالحهم ، أو لتنظيم سياسى . ومن ثم فهم لا يكونون طبقة . انظر معالجة لنظرية الطبقات من المنظور السياسى فى :

Bendix & Lipset (eds.) Class, Status and Power, Glencoe, the Free Press, 1953, p. 26.

(١٥) Lenin, V. The Three Sources and Three Component Parts of Marxism, Moscow, Foreign Language Publishing Hause, 1913. pp. 29-30.

(١٦) Plamenatz German Marxism and Russian Communism. London Green & Co, 1954) pp. 21-23

(١٧) Plamenatz, Ibid

(١٨) Mills, C.W. the Marxis (N.Y., 1962) p. 12.

(١٩) انظر دراسة هامة عن الفكر السياسى عند ماكس فيبر

Iles-Dronberger, the Political Thought of Max Weber, N.Y. Appleton-Century

ولقد تناول مؤلف هذه الدراسة تحليل الفكر السياسى عند ماكس فيبر فى ضوء التيارات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية السائدة فى ألمانيا بين عامى ١٨٨٥ – ١٩٢٠ والتى شكلت الدوافع الكامنة وراء كتابات فيبر ، وعرض فى دراسته لموقف فيبر من الأحداث السياسية فى ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ودراساته فى النظرية السياسية والبيروقراطية والرأسمالية وأوضح منهجه فى البحث .

(٢٠) Weber, the Protestantic Ethic and the Spirit of Capitalism Parsons (trans), London, George Allen, 1956, p. 17.